

Distr.: General
14 November 2013
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٠٥٨ المعقودة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية":

"بعد ١٩ شهرا من التمرد الذي أدى إلى تفاقم الوضع الإنساني المزري في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، يرحب مجلس الأمن بإعلان حركة ٢٣ مارس وضع حد لتمردا وبقبول حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لهذا الإعلان ووقف الأعمال القتالية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ مارس. ويدين مجلس الأمن أعمال العنف التي نجمت عن هذا التمرد، وأسفرت عن وقوع خسائر جسيمة في أرواح المدنيين، وكذلك في أرواح حفظة السلام التابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتشريد مئات الآلاف من المدنيين.

"ويدعو مجلس الأمن إلى التعجيل بإبرام وتنفيذ اتفاق نهائي وشامل ومتفق عليه يتماشى مع محادثات كمبالا وينص على نزع سلاح مقاتلي حركة ٢٣ مارس وتسريحهم ومساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان. ويثني المجلس على جهود الرئيس موسيفيني ووزير الدفاع كيونغا في تسهيل اختتام هذه المحادثات. ويدعو مجلس الأمن إلى نزع سلاح مقاتلي حركة ٢٣ مارس وتسريحهم بشكل فوري ودائم، بمساعدة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفقا للقرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣).

"ويعيد مجلس الأمن تأكيد تأييده الشديد للممثل الخاص للأمين العام والبعثة في تنفيذ القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) ويحث على مواصلة جهودهما. ويرحب مجلس الأمن بالتدابير التي اتخذتها المبعوثة الخاصة للأمين العام، والممثل الخاص للأمين



العام والبعثة لدعم التوصل إلى حل سياسي، بما يتماشى مع استراتيجية شاملة لتحقيق السلام والأمن الدائمين، ويشني على الخطوات الفعالة التي اتخذتها البعثة من أجل التنفيذ الكامل لولايتها، ولا سيما في مجال حماية المدنيين. ويرحب مجلس الأمن بالخطوات الأولية التي اتخذتها البعثة في دعمها لإصلاح قطاع الأمن بجمهورية الكونغو الديمقراطية وبالرد والتنسيق الريادي الذي تضطلع به لهذا الغرض، ويحث على مواصلة هذه الجهود. ويعترف مجلس الأمن بالتزام جميع البلدان المساهمة بقوات للبعثة بتنفيذ المجموعة الكاملة من مسؤوليات البعثة تمشيا مع القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣).

” ويعترف مجلس الأمن بالتضحيات الكبيرة التي قدمتها البعثة والبلدان المساهمة بقوات، ويعرب عن تقديره لجهودها الرامية إلى تحسين السلام والاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعرب مجلس الأمن عن تعازيه لأسر جنود حفظ السلام الذين قتلوا في المعارك بينما كانوا يقومون بحماية الناس في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويؤكد مجلس الأمن أنه لن يتم التسامح مع أي جهد لتقويض قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها وأنه يجب إخضاع المسؤولين عن التهديدات أو الهجمات ضد قوات حفظ السلام للمساءلة عن أعمالهم.

” ويعرب مجلس الأمن عن قلقه العميق إزاء التهديد الإقليمي المستمر الذي تشكله القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهي جماعة خاضعة لجزءات الأمم المتحدة تضم بين قادتها وأعضائها مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية في رواندا لعام ١٩٩٤ الذين لا يزالون يشجعون على أعمال القتل على أساس عرقي ولغير ذلك من الأسباب في رواندا وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويشدد على أهمية معالجة هذا التهديد بشكل دائم. ويشدد مجلس الأمن على أهمية تحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجميع الجماعات المسلحة، بما في ذلك، تحالف القوى الديمقراطية وجيش الرب للمقاومة ومختلف جماعات الماي الماي، تمشيا مع القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣).

” ويكرر مجلس الأمن تأكيد التزامه القوي بسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع دول المنطقة واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ويؤكد مجلس الأمن أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الأمن وحماية المدنيين والمصالحة الوطنية وبناء السلام والتنمية في البلد. ويشدد على أن الإنجازات الأخيرة التي حققتها القوات المسلحة في دحر حركة ٢٣ مارس في

الميدان يجب أن تشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة الجهود لدحر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والجماعات المسلحة الأخرى. وفي هذا الصدد، يرحب مجلس الأمن كذلك بإعادة تأكيد جوزيف كابيلا رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر علنا بأن حكومته تعتزم تقييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ويشدد على أهمية التعجيل بتحقيق هذا الهدف.

”ويرحب مجلس الأمن كذلك بالبيان الذي أدلى به كويلر الممثل الخاص للأمين العام في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر الذي أشار فيه إلى عزم البعثة على عدم السماح للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وغيرها من الجماعات المسلحة، بالاستفادة من ديناميات الأمن المتغيرة على أرض الواقع والتزامها بالتصرف بحزم إزاء جميع المحاولات لاستغلال الوضع.

”ويدين مجلس الأمن بشدة أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان المستمرة التي ترتكبها جميع الجماعات المسلحة، بما في ذلك عمليات الإعدام بإجراءات موجزة، والعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس وتجنيد الأطفال واستخدامهم على نطاق واسع، ويطالب بأن تقوم جميع الجماعات المسلحة بالوقف الفوري لجميع أشكال العنف والأنشطة المزعزعة للاستقرار وبأن يجري تسريح أفرادها فوراً وبشكل دائم، وإلقاء أسلحتهم وتسريح الأطفال من صفوفها، ويكرر التأكيد على أن المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي سيحاسبون على أعمالهم ويجب أن لا يكونوا مؤهلين للإدماج في القوات المسلحة أو عناصر أخرى من قوات أمن الدولة.

”ويهيب مجلس الأمن بحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تظل ملتزمة التزاماً تاماً بإنشاء جيش وطني محترف ومستدام وخاضع للمساءلة، بما في ذلك إنشاء قوة للرد السريع، وفقاً لالتزامها بتعميق إصلاح قطاع الأمن. ويحيط مجلس الأمن علماً بالبيان الذي أدلى به جوزيف كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ الذي أشار فيه إلى أن إصلاح الجيش سوف يكون على رأس أولوياته، وأعلن عن السعي لتحقيق العملية الانتخابية، والتزامه بكفالة قيام النظام القضائي في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتصدي بفعالية للإفلات من العقاب. ويحث مجلس الأمن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على وضع خطة شاملة لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وخطة للتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين. ويدعو مجلس الأمن حكومة جمهورية الكونغو

الديمقراطية إلى توطيد سلطة الدولة، وإحراز تقدم بشأن اللامركزية، وسيادة القانون، والنهوض بخطة المصالحة والتسامح والديمقراطية، وذلك تمشيا مع إطار السلام والأمن والتعاون والقرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣).

”ويشير مجلس الأمن إلى أنه ينبغي ألا يفلت من العقاب أي من المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة، وفي هذا الصدد، يحث جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجميع دول المنطقة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة المعنية الأخرى على تقديم الجناة إلى العدالة.

”ويشير مجلس الأمن إلى قراراته بشأن المرأة والسلام والأمن، ويكرر التأكيد على أن جميع الجهات الفاعلة يجب أن تعزز جهودها الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب على العنف الجنسي المرتبط بالتراع، وتوفير كافة الخدمات الضرورية للناجين، وكفالة الإدماج الكامل للمرأة على قدم المساواة في جميع مراحل حل النزاعات والتعمير وتعزيز السلام بما في ذلك من خلال مراعاة النداء الذي وجهه إعلان بوجمبورا في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٣ من أجل كفالة مراعاة المعايير والمؤشرات وتدابير متابعة خطة تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون للاعتبارات الجنسانية. ويحث مجلس الأمن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على الإسراع في التحقيق في عمليات الاغتصاب الجماعي التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠١٢ والتي ارتكبتها عناصر من القوات المسلحة في مينوفا وتقديم الجناة إلى العدالة.

”ويشير مجلس الأمن إلى قراراته وبياناته الرئاسية عن الأطفال والتراع المسلح، ويكرر التأكيد على أنه يجب على جميع الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقف ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، وحماية الأطفال الذين أفرج عنهم أو انفصلوا عن القوات المسلحة والجماعات المسلحة واعتبارهم ضحايا، وإيلاء اهتمام خاص لحماية جميع الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة وإطلاق سراحهم وإعادة إدماجهم. ويحث مجلس الأمن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة تنفيذ خطة العمل لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم ووضع حد للعنف الجنسي ضد الأطفال التي تم التوقيع عليها في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء الأزمة الإنسانية المستمرة، بما في ذلك أزمة النازحين الذين يبلغ عددهم ٢,٧ مليون شخص وإزاء المحنة التي يعيشها ٦,٤ مليون شخص الذين هم في حاجة إلى مساعدات غذائية ومعونة

زراعية طارئة، ويهيب بجميع الأطراف أن تسمح بوصول المعونة الإنسانية وتسليمها كاملة إلى جميع المدنيين الذين هم في حاجة ماسة إليها، بشكل آمن ودون عوائق وفي الوقت المناسب، وفقا لأحكام القانون الدولي ذات الصلة، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للمساعدة الإنسانية. ويعرب مجلس الأمن عن قلقه أيضا إزاء اللاجئين الذين فروا من جمهورية الكونغو الديمقراطية والذين يربو عددهم على ٤٥٠.٠٠٠ لاجئ، ويدعو جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع الدول في المنطقة للعمل على تهئية بيئة سلمية تفضي إلى عودة اللاجئين طوعا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وإعادة إدماجهم في نهاية المطاف، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حسب الاقتضاء. ويثني مجلس الأمن في هذا الصدد على الدعم الذي تقدمه الدول المجاورة للاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشجع مجلس الأمن الحكومة الرواندية، والأمم المتحدة والمنظمات الدولية على العمل معا للتعجيل بمعالجة وضع مقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقين المعتقلين في شرق رواندا منذ آذار/مارس ٢٠١٣.

”ويلاحظ مجلس الأمن مع القلق آثار التراع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية على الأمن الإقليمي، ويؤيد في هذا الصدد اتخاذ تدابير لبناء الثقة على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك إنشاء آلية التحقق المشتركة الموسعة، ويدعو كذلك إلى الانتهاء من تحقيقاتها بشأن الحوادث التي وقعت عبر الحدود. ويرحب مجلس الأمن بقرار المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى منح تمثيل دائم للبعثة في آلية التحقق المشتركة الموسعة. ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء سقوط القذائف في رواندا، مما أدى إلى سقوط ضحايا في صفوف المدنيين، ويحث على الانتهاء بشكل عاجل من تحقيقات الآلية المشتركة في هذا القصف عبر الحدود، ويشيد بضبط النفس الذي تبديه رواندا حتى الآن ويحث على استمراره. ويحث مجلس الأمن جميع الأطراف الأخرى كذلك على ممارسة ضبط النفس.

”ويشدد مجلس الأمن على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للتراع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية على نحو مستدام، ويكرر تأكيد دعمه لتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الذي يعتبر أمرا أساسيا لتحقيق السلام والأمن الدائمين في منطقة البحيرات الكبرى. ويهيب مجلس الأمن بجميع الموقعين لوفاء فورا، بشكل كامل وبجسنة بالالتزامات التي تعهد بها كل منهم بموجب إطار السلام والأمن والتعاون. ويرحب مجلس الأمن بمؤتمر القمة المشترك للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة

البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الذي عقد في بريتوريا في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر. ويشي مجلس الأمن على مشاركة ماري روبنسون المبعوثة الخاصة ويشجعها على أن تواصل، بالتنسيق مع الممثل الخاص للأمين العام المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية وبدعم مناسب منه، بمواصلة قيادة وتنسيق وتقييم تنفيذ الالتزامات الوطنية والإقليمية. بموجب إطار السلام والأمن والتعاون.

”ويشجع مجلس الأمن الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة على مواصلة العمل معاً، في ظل استمرار مشاركة المجتمع الدولي، على تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون، وإقامة حوار أوسع بين الأطراف الرئيسية يتناول الأسباب الكامنة وراء النزاع في شرق الكونغو.“